

البنك الدولي للإنشاء والتعمير  
ومؤسسة التمويل الدولية  
**إطار الشراكة الإستراتيجية**  
الخاصة  
بالمملكة المغربية  
لفترة السنوات المالية 2010-2013

**موجز تنفيذي**

## موجز تنفيذي

i. يشهد المغرب بفضل منجزاته التنموية الملموسة خلال الأعوام العشرة الماضية تحولات اجتماعية واقتصادية تضع البلاد في مصاف أبرز البلدان السائرة على طريق الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويتمتع المغرب بموقع إستراتيجي بين الاتحاد الأوروبي و أفريقيا ودول جنوب الصحراء، بما له من جنور متوسطة وساحل طويل على المحيط الأطلسي، وهو أيضا عضو بارز في العالم العربي. وقد عكفت الحكومات المتعاقبة على التدبير السليم للاقتصاد الكلي، وتحرير التجارة تدريجيا مع شركاء في المنطقة والعالم، وعملية طموحة لتحديث النظام القضائي والسياسات والمؤسسات مما كان له أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية مهمة. وأدت نسب النمو المرتفعة إلى تناقص مستويات الفقر والبطالة المطلقة، وتحسنت إمكانية الحصول على خدمات التعليم والماء الصالح للشرب والطرق في المناطق القروية. وتحظى هذه المنجزات بالاعتراف والتقدير على الصعيد الدولي. فقد تأهل المغرب للحصول على تصنيف استثماري. ونفذ المغرب ثاني إصدار ناجح له لسندات دولية دون ضمانات خارجية في عام 2007. وأصبح واحدا من الوجيهات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهو البلد الوحيد في المنطقة الذي وقع اتفاقية وضع متقدم مع الاتحاد الأوروبي. وتعترف أوساط المنظومة الدولية للتنمية بجودة برنامجه التنموي ونجاعته، وتقدم مستويات أكبر من الموارد والمساندة.

ii. أظهر المغرب بفضل عشر سنوات من الأداء الاقتصادي الجيد مرونة في مواجهة الأزمة العالمية. فالآفاق الاقتصادية مواتية نسبيا. وشهدت السنوات العشر الماضية نموا متواصلا في الإنتاج وتناقص نسب البطالة وتزايد الاستثمارات وانخفاضا كبيرا في الدين العمومي، وتراجع التضخم. ويرجع الفضل في هذا الأداء إلى حد كبير إلى انتهاز سياسات سليمة على الصعيد الماكرو اقتصادي، اقترنت مع التنفيذ الحثيث لإصلاحات هيكلية. وكان للأزمة المالية أثر م مباشر محدود على الاقتصاد. وقد ساعد تنفيذ خطة التحفيز للقطاعات والفئات الاجتماعية الأكثر تضررا على التصدي لآثار الأزمة. ولا تزال السياسات النقدية وتلك المتصلة بأسعار الصرف سياسات ملائمة. ومن المتوقع أن تظل الآفاق الماكرو اقتصادية مواتية. ويمكن مد احتياجات التمويل، إذا زادت، من خلال السوق المحلية وكذلك عن طريق زيادة مخططة في التمويل الخارجي الطويل الأجل. ومن المتوقع أن يظل المركز المالي الخارجي متسما بالاستدامة على الأجل المتوسط.

iii. على الرغم من التقدم الذي أحرزه المغرب لازالت هناك فجوات من حيث نتائج التنمية. فقد انخفضت نسبة الفقر المطلق انخفاضا حادا من 15,3 في المائة إلى حوالي 9 في المائة بين عامي 2001 و2007، ونسبة الهشاشة (القريب من الفقر) ما زالت مرتفعة، الأمر الذي يعني أن ربع السكان - أي ثمانية ملايين شخص - ما زالوا يعيشون في فقر مطلق أو تحت الخطر الدائم للوقوع في براثن الفقر. وبلغت نسبة البطالة أدنى مستوى لها في 30 عاما (9,6 في المائة عام 2008)، لكن البطالة بين الشباب مرتفعة، ونطاق تغطية الحماية الاجتماعية محدود، ويجب زيادة فرص الشغل من أجل الحد من التفاوتات. وقد حدثت زيادة ملحوظة في إمكانية الحصول على خدمات التعليم، لكن المعدلات العامة للامية والفروق بين الجنسين في إمكانية الالتحاق بالتعليم الثانوي ما زالت مرتفعة جدا. وتعتبر جودة التعليم ون تلوج التعلم متواجدة بشدة مقارنة ببلدان أخرى ذات مستويات دخل مماثلة. وعلى الرغم من زيادة العمر المتوقع الإجمالي وانخفاض متوسط نسبة الوفيات بين الرضع، فإن مستويات الوفيات بين الرضع والأمهات لا تزال مرتفعة بدرجة غير مقبولة وعاجزة عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يزال انعدام المساواة والتفاوتات بين المناطق الحضرية والقروية في نسب الفقر والمنجزات الاجتماعية يشكل تحديا هاما. ويعتبر عدم ادماج الشباب من مصادر القلق. ويتدرج تحديات التنمية الاجتماعية والبشرية في صلب البرنامج الحكومي الحالي، بما في ذلك المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ 2005 واستراتيجيات قطاعي الصحة والتعليم التي وضعت منذ عام 2008.

iv. يتمثل التحدي الرئيسي، الذي يجب التصدي له على الأمد الطويل، في زيادة النمو، وخلق فرص الشغل، مع الحد من التفاوتات الاجتماعية، وضمان الاستدامة البنينة لنموذج التنمية. أولا، يعتبر تحقيق نسب نمو أعلى وأكثر استدامة هو الأساس لحل مشكلة البطالة. وسوف يتطلب تضافر مجموعة من العوامل وهي رأس مال بشري أعلى جودة، وتحسن بيئة الأعمال، وزيادة إمكانية الحصول بتكلفة أقل على خدمات البنية التحتية، وقطاع خاص أكثر قدرة على المنافسة وقادر على أن يشجع على زيادة تنوع الأنشطة الاقتصادية والتوجه نحو التصدير في اقتصاد عالمي. ثانيا، سيتطلب خفض المستويات المرتفعة لعدم المساواة اعتماد نظم للحماية الاجتماعية وشبكات الأمان وتضييق الهوة بين الوسطين القروي والحضري. ويحظى علاج مشكلة تدهور أوضاع المرأة بأولوية. إن إمكانية الحصول على مستوى جيد من البنية التحتية والخدمات

الاجتماعية مثل الطرق والرعاية الصحية والتعليم ومياه الشرب وشبكة التطهير والكهرباء هو الأساس لتحقيق آثار إيجابية غير مباشرة من أقطاب النمو في المناطق الحضرية. **ثالثاً**، يتطلب تحقيق التنمية البيئية المستدامة على الأمد الطويل معالجة مشكلة زيادة التعرض لآثار **التغيرات المناخية**. وفي هذا المجال، فإن الشغل الشاغل والملح هو التأقلم مع ندرة المياه. ويتطلب هذا الأمر تغيير ممارسات توزيع المياه وتديريها والأدوار والقدرات المؤسسية. والهدف التالي هو إجراء تحولات في قطاع الطاقة بشكل يركز على تعزيز الأمن الطاقوي مع تكثيف الجهود الرامية إلى تخفيف آثار التغيرات المناخية. ويمكن تحسين تدبير مخاطر الطاقة في المغرب من خلال تعزيز التكامل الإقليمي والاستفادة أكثر من خيارات تمويل الحد من الانبعاثات الكربونية.

v. **منذ سنة 2008**، أعد المغرب مجموعة شاملة من **الإستراتيجيات القطاعية الجديدة لتكون مرشداً للتحويل الاقتصادي والاجتماعي خلال الأعوام الخمسة التالية**. وطرح الملك محمد السادس عند اعتلائه العرش عام 1999 رؤية قوامها نمو سريع وتحسين الشفافية والحكمة وتقليص الفقر وتحسين الظروف الاجتماعية. ومنذ ذلك الحين، قامت الحكومات المتعاقبة بصياغة معالم هذه الرؤية وسعت إلى تنفيذها. ويتضمن برنامج الحكومة للفترة 2008-2012 التوجهات الرئيسية للإصلاح. ولهذا البرنامج ثلاثة أهداف رئيسية: (1) تحسين المؤشرات الاجتماعية من خلال التركيز على الرعاية الصحية والتعليم وزيادة فعالية الحماية الاجتماعية، و(2) تعزيز النمو وإمكانيات التصدير والاستثمار من خلال التركيز على القضايا الأفقية المتصلة وعلى الإستراتيجيات القطاعية الرئيسية (التنمية الصناعية، والطاقة، والمياه، والتنمية الزراعية، وإستراتيجية التصدير، والعدالة)، و(3) تنفيذ إصلاحات شاملة تؤثر على النتائج في كل القطاعات مثل تحسين الحكامة، وإصلاح الإدارة العمومية، وتعميق اللامركزية واللامركزية من أجل تحسين تقديم الخدمات. وتلا هذا جهد رئيسي لإعداد صياغة إستراتيجية بدءاً من القطاعات الست ذات الأولوية وهي: الصحة، والتعليم، والفلاحة، والمياه، والطاقة، وما زال محل دراسة. وارتفعت ميزانية هذه القطاعات ارتفاعاً ملحوظاً مع التزام متعدد السنوات بتدعيمها.

vi. **خلال الأربع سنوات القادمة مساندة تنفيذ برنامج الإصلاح**. يواجه برنامج الحكومة تحديات التنفيذ التي تتميز بها إصلاحات الجيل الثاني. والتي ستتطلب مجموعة البنك خصيصاً على دعمها. أولاً، ستساهم مجموعة البنك في "سبل" التنفيذ من خلال تسهيل الإصلاح المؤسسي، وتسلسل الخطوات، وتديبر التغيير. ثانياً، ستستمر مجموعة البنك في مساندة تنفيذ الإصلاحات في المجالات التي تتطلب تنسيقاً بين مختلف المؤسسات، وبناء القدرات، وذلك من خلال قروض استثمارية محددة وقروض لأغراض سياسات التنمية تصاحبها أنشطة تحليلية. وأخيراً بناء على طلب الحكومة، فإن كل أنشطة إستراتيجية الشراكة ستولي عناية خاصة لنتائج البرامج الوطنية. وتنحصر إستراتيجية الشراكة حول ثلاثة ركائز موضوعية ذات صلة بأعمال البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية وهي: (1) النمو والقدرة على المنافسة والتشغيل، و(2) تقديم الخدمات للمواطنين، و(3) تحقيق التنمية المستدامة في ظل **التغيرات المناخية**، مع "محورين" أفقيين يشترك فيهما شتى المجالات وهما الحكامة والتنمية الجهوية والترابية.

vii. **طلبت الحكومة من مجموعة البنك الدولي الزيادة في مستوى دعمها المالي، وعلى أن نظل شريكاً نشطاً في تقاسم الخبرة**، وأن تتبنى نهجاً مرناً. وتضمن إستراتيجية الشراكة الاستثمارية في دعم مجموعة البنك الدولي، وكذلك لتكثيف وتوسيع المشاركة في مجالات جديدة (مثل **التغيرات المناخية**، أو تنمية المهارات، أو الفرص الجديدة التي تتيحها مبادرة العالم العربي، أو صندوق التكنولوجيا النظيفة، أو خطة الطاقة الشمسية المركزة). وسوف يتميز تنفيذ إستراتيجية الشراكة بالمرونة في الاستجابة لفرص الإصلاح أو التحديات الجديدة كما يستفاد من تقرير إنجاز إستراتيجية المساعدة للمغرب، والتركيز على رصد ومتابعة النتائج. وتعتمد هذه الإستراتيجية على السلاسة والمرونة. وتهم 19 برنامجاً (تتضمن عملية القروض والأنشطة والخبرة المعتمدة على المعرفة). وتمنح هذه الخطة برنامج عمل على المدى المتوسط (24 شهراً) والذي سيتبع ببرنامج طويل المدى يعتمد انتقائية أكبر لمجالات أخرى. ومن المنتظر أن يجري تحيين جدول التدابير الناتج عن إطار الشراكة الإستراتيجية في منتصف الانجاز.

viii. **لقد طلبت الحكومة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير مجموع قروض بقيمة 600 مليون دولار أمريكي سنوياً**. وقد تمت الموافقة على هذا المستوى للسنة المالية 2010، حيث ستكون مبالغ القروض للسنوات المالية 2011-2013 إرشادية. وطلبت الحكومة من البنك دعماً أكبر لبرنامج الإصلاح من أجل المساعدة على التصدي للتحديات على المدى الطويل وخصوصاً فيما يتعلق بتفعيل البرامج الإصلاحية والتحديثية.

ix. من المتوقع، وفقا لمبادئ توفير موارد تمويل إضافية والانتقائية، أن تفعل مؤسسة التمويل الدولية ، برنامجا واسعا يخص الاستثمارات وخدمات المشورة وذلك حسب مقتضيات الطلب وظروف السوق . وستقوم الإستراتيجية الاستثمارية لمؤسسة التمويل الدولية لتكمل أنشطة البنك الدولي للإنشاء والتعمير تم اشريا مع ركائز إستراتيجية الشراكة . وسوف تركز مؤسسة التمويل الدولية على القطاعات المالية والبنية التحتية، وكذلك على الاستثمارات ذات القيمة المضافة المرتفعة في الصناعات التحويلية والقطاعات الاجتماعية (الصحة والتعليم) والصناعات الزراعية. وسوف تساهم الاستثمارات المحتملة من مؤسسة التمويل الدولية في مجالات الطاقة والمرافق العامة والموانئ، والاستثمارات المختارة في قطاعات ناشئة في تحقيق الركيزة الأولى إستراتيجية الشراكة (النمو والقدرة على المنافسة والتشغيل) . وستساعد الاستثمارات المحتملة في القطاع المالي والقروض الصغرى وقطاع التعليم على تحسين الخدمات المالية والتعليمية للمواطنين (الركيزة الثانية). وأخيرا، فإن التركيز على الاستثمارات المحتملة في الطاقة المتجددة سيساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للمغرب (الركيزة الثالثة). وستستمر مؤسسة التمويل الدولية أيضا في تنفيذ برنامجها القائم بخدمات المشورة وذلك لمساندة إصلاح محيط الأعمال والقطاع المالي.

x. و إن التزام المنظومة الدولية للتنمية في المغرب تتسم بتنسيق جيد طبقا للبرامج والإستراتيجيات الوطنية . و إن إستراتيجية الشراكة ستمضي قدما في هذا الطريق وستسند بصفة فعالة اتفاقية الوضع المتقدم للمغرب مع الاتحاد الأوروبي. فقد ارتفعت المساعدات الإنمائية الرسمية ارتفاعا كبيرا في السنوات الأخيرة، رغم أنها لا تزال تشكل نسبة محدودة من إجمالي النفقات العمومية و ذلك تماشيا مع البرامج الحكومية ، بتنسيق محكم و دعم مالي متزايد للميزانية و استعمال الأنظمة الوطنية. ويشارك البنك الدولي للإنشاء والتعمير والاتحاد الأوروبي معا في الوقت الحالي في مشـ اربع تهم خمسة قطاعات رئيسية (هي الصحة، والتعليم، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وإصلاح الإدارة العمومية) بتمويل مشترك يفوق إجمالا 900 مليون دولار أمريكي . ومن المتوقع أن يزداد هذا التعاون الإستراتيجي مع تطور اتفاقية الوضع المتقدم مع الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، عبرت الحكومة عن تفضيلها استخدام قروض سياسات التنمية لمساندة إصلاح السياسات، ومن المتوقع أن يشكل هذا نسبة كبيرة من البرنامج. وستسعى إستراتيجية الشراكة هذه إلى زيادة استخدام الأنظمة المحلية وفقا لطلب الحكومة.

xi. تحدد إطار الشراكة الإستراتيجية كذلك المخاطر التي يمكن أن يواجهها برنامج الشراكة وتقدم كذلك مقترحات للتخفيف من آثارها. أولا، تخضع آفاق النمو على الأجل القصير لاحتمالات مجهولة بشأن توقيت و سرعة الانتعاش من الأزمة العالمية وسرعته. وسيساعد البنك في تحليل المخاطر من خلال مواصلة الرصد والمتابعة والحوار مع السلطات بشأن السياق الماكرو اقتصادي الإجمالي ، وكذلك من خلال تحليل الخيارات المتاحة لإجراء التصحيح وبرنامج التكيف حسب الحاجة وطلبات الحكومة . ثانيا ، يعتمد نجاح تنفيذ برنامج الإصلاح على عوامل الاقتصاد السياسي . وسوف يهتم تركيز الحكوم في الآونة الأخيرة على إصلاحات الحكامة مثل إصلاح قطاع القضاء . وسيقدم البنك المساعدة التقنية المناسبة -مع التركيز على وجه الخصوص، عند الطلب، على القيود التي يمكن أن تعيق تنفيذ الإصلاحات ولمساندة تنفيذ الإستراتيجيات القطاعية.